الاقطاعيات الزراعية

(تقدم بعض خريجي كلية الزراعة الراغبين فى الانتفاع بالاقطاعيات بمذكرة لجمعية الخريجين عن بعض ملاحظات راجين وضعها موضع الاعتبار عند تعديل الشروط التى ستراعى عند التوزيع . وقد قدم هذه المذكرة وفد من الجمعية لمعالى وزير الزراعة كما أرسلتها لمعالى وزير المالية وقد جاء فيها :)

أولا — من حيث المساحة : أعطت الحكومة لكل منتفع ٤٠ فداناً لو أمعنا النظر لوجدنا أن بها حوالى الثمانية أفدنة طرق ومصارف ومراوى فكأن ما يستغل فعلا من كل إقطاعية هو ٣٢ فداناً ، فإذا عرفنا أن القيمة الإيجارية لأجود الأراضى فى هذه المنطقة هى خمسة جنيهات فتكون غلة القطعة كالآتي :

٣٢ × ٥ = ١٦٠ جنيه

يدفع الخريج منها قسطاً سنوياً قدره فى المتوسط ١١٠ « ليكون صافى إيراد الإقطاعية ٥٠ جنيهاً » ، أى بمعدل أربعة جنيهات شهرية تقريباً ، مع أننا لم ندخل فى تقديرنا الأموال الأميرية .

ولسنا نغالى إذا قلنا أن شاباً دخله أربعة جنيهات فى الشهر لا يمكنه بأى حال أن يظهر مزرعته ولا نفسه بالمظهر اللائق بهما . كما أنه لا يجد دافعاً مادياً يشجعه على الاستمرار فى العمل ، ولا على تكوين الأسرة الزراعية المنشودة .

هذا ما حدث فى الإقطاعيات التى وزعت فعلا بمساحة ٤٠ فداناً فكيف يكون الحال إذا نفذ المشروع الجديد بمساحة قدرها ٣٠ فداناً فى أرض ثبت فعلا من بيانات مصلحة الأملاك أنها أقل جودة من السابقة حيث لا تزيد قيمتها الإيجارية عن ٣ — ٤ جنيهات ومتوسط غلة فدان القطن فيها ٢٫٥٨ قنطاراً .

والعلاج لهذه الحالة :

أن تزيد الحكومة مساحة الإقطاعية بما يكفل للمنتفع إيراداً يكفيه هو وعائلته .

وبما أن الأساس فى التوزيع هو صافى الغلة ، فإذا طبقت هذه النظرية على الإقطاعيات الجديدة نجد أن الأرض أقل قيمة من الاقطاعيات التى وزعت فعلا وبالتبعة تكون غلتها فى حالة تساوى المساحة لو فرضنا ذلك أقل من غلة الاقطاعيات السابقة .

وعند تطبيق نظرية التوزيع على أساس الغلة فى المساحات الجديدة نجد أننا نحتاج إلى مساحة ٥٠ فداناً على الأقل لا ٣٠ فداناً ، كما تقرر ، لكى تتساوى الإقطاعيات فى الغلة مع سابقتها .

ثانياً — الفوائد : قررت الحكومة فائدة قدرها ٢ ٪ على ثمن كل إقطاعية وهذه فى ظاهرها بسيطة إلا أننا عند حسابها نجد أن جملة الفوائد المطلوب سدادها على الإقطاعيات تبلغ ٩٦٠ جنيه أى ما يقرب من نصف الثمن .

ولما كانت الحكومة تقصد بتنفيذ المشروع تسهيل وسائل النجاح وتيسير سبل الحياة للخريجين ، لهذا نرجو عند تعديل شروط الانتفاع بالإقطاعيات أن تخفض هذه الفائدة تخفيضاً محسوساً .

ثالثاً — المبانى والمرممات : أرسلت الحكومة المنتفعين إلى هذه الأراضى وليس بها مأوى يلجأون إليه ثم وضعتهم أمام الأمر الواقع ووزعت على كل منهم ١١٣ جنيهاً كسلفة مبانى فى الوقت الذى استعرت فيه نيران الحرب وارتفعت أسعار المواد الأولية إلى حد جعل صاحب الإقطاعية يدفع مالا يقل عن ٢٠٠ جنيه لكل مبنى من المبانى اللازمة على أن يستكمل النقص بالتدريج على ممر السنوات وهذه الأعباء استنفذت كل الإيراد وجعلت سداد الأقساط فى السنين الأولى من

الصعوبة بمكان . خصوصاً وأن المنتفعين بالإقطاعيات أرسلوا إليها دون أن يزودوا إلا بمحراث وثلاثة ثيران ونصف نورج و ½ قصابية و ١/١١ لواطة و ١/٣٠ من زحافة لكل منهم فلولا تعاونهم وتصرفهم الحكيم لما تمكنوا من زرع أراضيهم ثم أنهم اضطروا فى هذه المدة البسيطة أن يكملوا مواشيهم وآلاتهم ، فاشترى كل منهم بما لا يقل عن ١٥٠ جنيهاً مواشى وآلات .

لذلك نرجو من الحكومة تزويد كل إقطاعية وكل منتفع بمسكن خاص له ومساكن خاصة لعماله ومأوى لمواشيه ومخزن لآلاته ومحصولاته ، على أن تقوم الحكومة بتقسيط الثمن مع ثمن الأرض على أساس الاقتصاد الكلى فى تكاليف المساكن وعملها على نظام يتفق واحتياجات أصحاب الإقطاعيات .

كما نرجو أن يمد أصحاب الإقطاعيات بالمواشى والآلات الزراعية الكافية للقيام بمهمة الزراعة . والقصد من ذلك أن يكون الابتداء فى المشروع مكفول بالعناية ممهد الصعاب حتى يمكن تحقيق الغرض المنشود منه .

رابعاً — نظام الرى والصرف : ظنت الحكومة أن الماكينات الموجودة كافية لرى جميع الإقطاعيات . ولكن إذا صح هذا أيام أن كانت الأرض مزرعة واحدة ، فإنه لا يمكن الأخذ بهذا القول بعد أن قسمت الأرض إلى عدة مزارع خصوصاً وقد كان المتبع دورة ثلاثية استبدلها الخريجون بدورة ثنائية تحتاج إلى كمية أكثر من الماء .

وقد حدث أن تعارضت المصالح وتزاحمت الطلبات على الماكينات حتى أن معظم أصحاب الإقطاعيات اضطروا إلى حرث الأرض بعد موت الأرز من الجفاف .

ولما كان الرى هو النقطة الهامة فقد اضطر المنتفعون إلى شراء ساقيتين لكل منهم كلفته ١٢٠ جنيهاً مما جعله عاجزاً عن سداد أقساط الأرض فى السنين الأولى . لذلك نرجو أن تعمل الحكومة على أن يكون لكل إقطاعية فتحات

الرى والصرف الخاصة بها حتى لا يكون الرى والصرف صعباً ، وذلك بأن تجهز كل إقطاعية بساقيتين مركبتين على مسقى من المساقى التى تستمد ماءها من ترعة منتظمة المناوبات .

وبالجملة نلخص مطالبنا فيما يلى راجين أن تعملوا على تحقيقها : —

أولا — زيادة مساحة الإقطاعيات بما يكفل للمنتفع إيراداً معقولا يكفى لمعيشته هو وعائلته بعد سداد الأقساط المطلوبة والأموال الأميرية .

ثانياً — نرجو أن يلاحظ فى التثمين ألا يكون على أساس الأسعار الحالية إذ أن تثمين الأراضى فى هذه الأوقات تثميناً مرتفعاً نسبياً لا يمكن اتخاذه كأساس لثلاثين عاماً مستقبلا .

ثالثاً — تجهيز كل إقطاعية بفتحات وآلات الرى الكافية وكذلك المبانى والمواشى والآلات الزراعية اللازمة حتى يكون الابتداء مكفول العناية ممهد الصعاب حتى يتحقق نجاح المشروع .

رابعاً — تخفيض سعر الفائدة إذ أنها تصل إلى ثلث الثمن مع أن الغرض من المشروع اجتماعى لا تجارى .

خامساً — التوسع فى تنفيذ المشروع هذه المرة حيث أنه تخرج دفعتان خلاف هذه الدفعة التى ستتخرج فى يوليو القادم وأن المساحة التى ورد ذكرها فى القرار الجديد لا تكاد تفى متعطلى دفعة واحدة .

. . .

وقد أصدرت وزارة المالية البيان التالى :

« حيث أنه من أهم المشروعات التى تعنى بها الحكومة مشروع الإقطاعات

الزراعية لما له من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والزراعية فضلا عن تهيئة عدد ليس بالقليل من خريجى المعاهد الزراعية للعمل الحر واستغلال الأراضى المستصلحة من أملاك الحكومة طبقاً للأساليب الزراعية العلمية الحديثة وأملا فى الوصول إلى إيجاد زراعات نموذجية يسير على ضوئها صغار الزراع .

« ولما كان لدى مصلحة الأملاك الأميرية منطقتان بتفتيش بلقاس تبلغ مساحة إحداها ٢٥٥٠ فداناً بزراعتى الجزائر والسلسول ومساحة الأخرى ٢٠٦٦ فداناً فى زراعتى الستامونى والغيط الكبير تصلحان لهذا الغرض .

« ولما كان من الضرورى أن ينتفع أكبر عدد ممكن من خريجى المعاهد الزراعية بهذه الإقطاعات رأينا أن يختص كل خريج من كلية الزراعة العليا بوحدة قدرها ثلاثون فداناً وكل خريج من المعاهد الزراعية المتوسطة بوحدة قدرها عشرون فداناً .

« وعلى مصلحة الأملاك الأميرية الاتصال فوراً بمصلحة المساحة لإعداد التقسيم وعمل الخرائط اللازمة وتحرير كشوف المساحات النهائية على أن يتم ذلك فى وقت قريب . ثم يقدر الثمن بمعرفة اللجنة العليا للتقدير .

« وحيث أن شرط البيع وقواعد سداد الثمن والسلف التى منحت للمنتفعين فى الدفعة الأولى تحتاج إلى بحث وتحديد على ضوء التجارب التى ظهرت فى أثناء السنوات الثلاث الماضية لاستخلاص القواعد التى تطبق على المنتفعين فى هذه المدة .

« بناء على ذلك :

« قررنا تشكيل لجنة من حضرات أصحاب العزة وكيل وزارة المالية ووكيل وزارة الزراعة والمستشار الملكى لوزارة المالية ومدير عام مصلحة الأملاك الأميرية

لوضع القواعد والأسس التى تكفل تنفيذ المشروع على الوجه الأكمل على أن تقدم تقريرها فى بحر أسبوعين تمهيداً لعرض الأمر على مجلس الوزراء لإقراره .

« كما قررنا تأليف لجنة أخرى من حضرات وكيل وزارة المالية ووكيل وزارة الزراعة ومدير عام مصلحة الأملاك الأميرية وعميد كلية الزراعة تكون مهمتها اختيار أشخاص المنتفعين ممن تتوفر فيهم الشروط التى ستوضع لهذا الغرض .